

الرياض

الجمعيات الخيرية بين الواقع والمأمول

حمد بن عبدالله اللحيدان

لقد فطر الله سبحانه وتعالى النفس البشرية على حب الخير وبذل المعروف وعزز ذلك بالتعاليم السماوية من خلال الرسل والأنبياء الذين كان خاتمهم رسول الهدى والمحبة محمد صلى الله عليه وسلم الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح للأمة وجاهد في الله حق جهاده.

وتعاليم الإسلام في مجال البذل والعطاء والحث عليها لا تخفى على أحد ذلك أن الركن الثالث من أركان الإسلام يفرض إخراج الزكاة من القادرين لصالح المستحقين وبعد ذلك حث على الصدقة وبذل المعروف وصلة الرحم وغيرها من الأعمال الجليلة التي يدعو إليها الإسلام. وعلى أية حال فإن العمل الخيري له أهمية كبرى في حماية المجتمع من الانقسام إلى أغنياء ومحررومين ومحتاجين مما يسبب نقمة الأخير على الأول، لذلك فإن العمل الخيري له دور فاعل في ترسيخ العلاقات الإنسانية بين الناس مما يقوي من دعائم المجتمع المسلم وجعله كالبنيان يشد بعضه أزر بعض. وحيث أن العمل الخيري من السمات المميزة لأبناء هذا البلد الخير من حاكم ومحكوم والذي منبعه تمسك هذه الأمة بدين الإسلام الذي يحث على البر والصلة والتكافل الاجتماعي من خلال أركانه وسننه ومستحباته. أما من الناحية التاريخية فإن العمل الخيري في هذا البلد الطيب كان يتم من خلال الأفراد أو الجماعات لكن دون تنظيم معين ثم تلا ذلك مبادرات تنظيمية للعمل الخيري جاءت على شكل صناديق أو جمعيات للبر في المدن المختلفة ومع زيادة عدد السكان والنمو الاقتصادي والاجتماعي في المملكة وتسابق الناس في الإنفاق وعمل الخير نشأت الجمعيات الخيرية وما ترتب على وجودها وانتشارها من إيجاد نظام للجمعيات الخيرية تم بموجبه إيجاد مظاهرات رسمية وخاصة تنطوي تحتها تلك الجمعيات حيث يتم تسجيلها في سجل خاص بها ، هذا وقد روعي في النظام أن يكون مرناً ليسهل على الجمعيات والقائمين عليها وضع القواعد والأهداف المناسبة لكل منها.

وعلى العموم فإن مؤسسات العمل الخيري متعددة الأهداف فمنها ما يعمل في الداخل ومنها ما يقوم ببعض النشاط الإغاثي والإنساني في الخارج وبعض منها تخضع للإشراف العام من قبل جهات عديدة لعل من أهمها:

1-وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تشرف على الجمعيات الخيرية في الداخل والتي يبلغ عددها أكثر من 247 جمعية خيرية في مختلف مدن وقرى المملكة بالإضافة إلى أكثر من 27 مؤسسة خيرية.

2-وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد يتبع لإشرافها عدد من الهيئات التي تعمل في مجال العمل الخيري مثل مؤسسة الحرمين وندوة الشباب الإسلامي وجمعيات تحفيظ القرآن ومكاتب توعية الجاليات وغيرها.

3-وزارة الداخلية ويتبع لإشرافها لجان مساعدة السجناء المعسرين.

4-وزارة الصحة ويتبع لإشرافها لجان أصدقاء المرضى التي تنبثق عن الغرف التجارية والصناعية.

5-الهلال الأحمر ويتبع لإشرافه لجان الإسعاف التطوعية.

6-هناك بعض الجمعيات المسجلة في خارج المملكة والتي لا تخضع لإشراف الدولة وتقوم بنشاطها دون تصريح أو موافقة منها.

7-هناك عدد من المؤسسات الخيرية المستقلة التي يمكن أن نذكر منها:

أ - مؤسسة الملك عبدالعزيز الخيرية.

ب - مؤسسة الملك فيصل الخيرية.

ج - مؤسسة الملك خالد الخيرية.

د - مؤسسة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه الخيرية.

هـ - مدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية.

و - مؤسسة البراهيم الخيرية.

ل - مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية.

وغير ذلك من المؤسسات الخيرية التي لم يرد ذكرها. من ذلك كله يتضح أن العمل الخيري سمة ينشدها أبناء هذه البلاد الكريمة وعلى جميع المستويات. وعلى العموم فإن العمل الخيري في المملكة يحتاج إلى مزيد من التنظيم وهذا ما أشارت إليه الأبحاث المقدمة في الملتقى الأول للجمعيات الخيرية الذي عقدت تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الفترة من 16-18 شعبان 1423هـ حيث جاء في مقدمة الإصدار الذي ضم الأبحاث ملخص لأهم المعوقات التي تعترض الجمعيات الخيرية التي يمكن أن نذكر منها:

- 1- عدم وجود إطار عام للأهداف والذي يمكن أن تضع على ضوئه كل جمعية أهدافها وبرنامج عملها.
- 2- توجد ازدواجية في الخدمات التي تقدم من قبل جمعيات البر والجمعيات الخيرية والأنشطة الخيرية الأخرى في المدن التي تؤدي خدماتها فيها مما يترتب على ذلك ازدواجية في البرامج والأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الخيرية في المدينة الواحدة مما أدى إلى ارتفاع النفقات الانشائية والتشغيلية وتكرار صرف بعض المساعدات لبعض المستفيدين في السنة الواحدة.
- 3- عدم وجود خطط شاملة للمنطقة أو المدينة للنهوض بها اجتماعياً إذ أن كل جمعية تقوم بتخطيط مصروفاتها واقتراح الطرق التي يمكن بها الحصول على مواردها بصورة مستقلة.
- 4- عدم كفاية البيانات (التقارير) التي توضح نتائج أعمال النشاط الخيري.
- 5- رقابة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على النشاط الخيري تكاد تقتصر على الرقابة المالية بعد الصرف.
- 6- لا توجد أي معايير للتوظيف داخل الجمعيات الخيرية مما يترتب عليه التحاق بعض الكفاءات غير المؤهلة مما يؤثر على مستوى أداء تلك الجمعيات وعلى وجود بعض التجاوزات في أحيان أخرى.
- 7- لا يوجد أي خطط عامة لهيكل تدريبي مناسب للعاملين بالجمعيات الخيرية.
- 8- أن معظم الميزانيات التقديرية التي توضع في أول كل سنة مالية لا يتم التمشي بموجبها بصفة عامة ولا توضح النسب المالية لأوجه الانفاق لكل من الزكاة، المساعدات المشروطة، المساعدات غير المشروطة، الإنشاءات والنفقات الرأسمالية، المساعدات لغرض التنمية الاجتماعية وغيرها.
- 9- معظم النفقات التي تصرفها الجمعيات الخيرية للمستفيدين تتم على هيئة مساعدات تنمي روح الاتكالية عند المستفيدين في الوقت الذي ينبغي أن يتم الصرف بأسلوب يساعد على تنمية روح الاعتماد على النفس.
- 10- 30% من الجمعيات الخيرية تدار بواسطة متطوعين غير متفرغين وفي المقابل هناك 65% من الجمعيات تدار بواسطة المتفرغين أما معظم الجمعيات الخيرية، 64% فتدار بتعاون المتطوعين والمتفرغين الذين تم توظيفهم من خلال إيرادات التبرعات وعدد منهم من الجنسيات غير السعودية. وعلى العموم فإن العمل على تلافي مثل تلك المعوقات سوف يحسن من عمل الجمعيات الخيرية التي يحسن أن تكون دعامة من دعائم التنمية الوطنية ورفع مستوى المعيشة ومصدراً من مصادر مكافحة الفقر والقضاء عليه في هذا البلد المعطي خصوصاً بعد مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني حفظه الله التي تمثلت في زيارته لعدد من الأحياء والمساكن التي يقطنها فقراء وأمره بإنشاء صندوق لهذا الغرض. إن الجمعيات الخيرية وبما تحوزه من موارد مجزية خصوصاً الكبيرة منها عليها مسؤوليات كبيرة لعلنا نذكر منها:
- 1- على الجمعيات الخيرية أن لا تكون واسطة بين الفقير والغني تأخذ من هذا وتعطي هذا فقط بل يجب عليها أن تعتمد أسلوب الاستثمار لبعض مواردها بحيث تستطيع الاستمرار في أداء مهمتها تحت الظروف المختلفة ناهيك عن ضمان استمرار تدفق حد أدنى من الدخل.
- 2- يحسن أن تصنف الجمعيات الخيرية بحيث يكون لكل منها نشاط معين مثل أن يعمل بعض منها في مجال التعليم والتدريب والبعض الآخر في مجال الرعاية الصحية أو الرعاية الاجتماعية أو مجال رعاية المسنين أو الأطفال أو مجال الدعوة أو مجال الثقافة أو غير ذلك من المجالات خصوصاً عند تعدد الجمعيات الخيرية في المدينة الواحدة وهذا يؤدي إلى عدم تعارض أو تكرار نشاطها وعدم استفادة جهة واحدة أكثر من مرة من جمعيتين خيريتين أو أكثر دون علم أي منها بما قدمته الأخرى.
- 3- على كل جمعية أو مؤسسة خيرية أن توجد قاعدة معلومات تشتمل على إحصائيات دقيقة باستخدام الحاسب الآلي وذلك لأوجه نشاطها وللمستفيدين منها وبالتنسيق مع الجمعيات الخيرية الأخرى لتحقيق مبدأ التكامل.

4- إنشاء أقسام إعلامية في الجمعيات الخيرية الكبيرة تعتبر أمراً هاماً لأن ذلك يمكنها من الإشهار والاتصال هذا وقد أثبتت بعض الدراسات أن 40% فقط من الجمعيات الخيرية يوجد لديها أقسام إعلامية أو لجان علاقات عامة في حين أن ثلثي الجمعيات الخيرية يفتقد مثل ذلك ومن الشواهد على ذلك قلة شهرة كثير منها ناهيك عن عدم التنسيق بينها فيما يخص جمع التبرعات حيث نجد أن عشرات الرسائل من الجمعيات المختلفة تصل إلى أشخاص محدودي العدد بينما كان من الأفضل زيادة رقعة التوزيع وتقليل عدد الطلبات الواردة للشخص الواحد أو المؤسسة الواحدة حتى يأخذها ذلك الشخص أو تلك المؤسسة بجدية أكثر.

5- يوجد 60% من الجمعيات تستخدم الإعلان الصحفي وخصوصاً في شهر رمضان المبارك وهذا يعني أن الصحف تساهم إيجابياً في زيادة مساهمات رجال الأعمال والجمهور عموماً في العمل الخيري ومن ناحية أخرى لوحظ أن الجمعيات الخيرية لا تعتمد على الإعلان الإذاعي بينما لا يتعدى من يعتمد منها على الاعلان التلفزيوني 12% منها.

6- من خلال ذلك يؤمل من وزارة الإعلام أن تخصص عدداً محدداً من الإعلانات لصالح الجمعيات الخيرية في الإذاعة والتلفزيون مما يساعد على إشهار تلك الجمعيات والتعريف بها مما ينعكس إيجابياً على أعمالها ناهيك عن قيام تلك الجمعيات بالعمل على إعداد برامج متخصصة ذات أسلوب جذاب تقدم من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

7- على مراكز الأبحاث والباحثين المتخصصين في الجامعات وكذلك طلبة الدراسات العليا لكل من الماجستير والدكتوراه الاتجاه في أبحاثهم التخصصية لتغطية الجوانب المختلفة لأعمال الجمعيات الخيرية ومهامها وأدائها وأسلوب ممارساتها وتغطية الشرائح المستفيدة من أعمالها بالبحث والتقصي بالإضافة إلى عمل دراسات مقارنة مع أعمال الجمعيات الخيرية في البلدان المتقدمة من حيث الأسلوب والوسيلة والغاية وبما يتوافق مع معطياتنا العقدية والثقافية والاجتماعية لأن مثل تلك الدراسات سوف تثري العمل الخيري في المملكة وتجعل منه رافداً تنموياً يدعم القطاعات التنموية المختلفة.

8- إن الأنظمة التي تحكم عمل الجمعيات الخيرية تحتاج إلى إعادة الدراسة والتطوير وبما يتواءم مع ظروف ومستجدات المرحلة التي نعيشها سواء ما يتعلق بالتخصص أو أسلوب الإنفاق أو أسلوب الجباية أو طريقة التوظيف وكذلك أساليب العمل والرقابة والمتابعة المباشرة وغير المباشرة ناهيك عن تحمل المسؤولية والمحاسبة على الأخطاء.

9- يحد أن تقوم الجهات الرسمية المختلفة المشرفة على الجمعيات والمؤسسات الخيرية مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكذلك وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وغيرها بإعداد دراسات ميدانية توضح المجالات التي يمكن أن تستفيد من عمل الجمعيات الخيرية في إطار تنموي وحسب خطط زمنية محددة وأن لا يترك الأمر بصورة كلية للاجتهاد كما هو قائم حالياً مما ينعكس إيجابياً على كل من الأداء وكذلك عملية المتابعة والإشراف.

10- إن توظيف الشباب السعودي للعمل في الجمعيات والمؤسسات الخيرية أصبح اليوم مطلباً فهو يؤدي إلى توفير وظيفة لشباب يبحث عن عمل وفي الوقت نفسه يوفر للجمعية موظفاً متفرداً أكثر قدرة على الأداء من بعض الأخوة المتطوعين الذين يقتطعون من أوقاتهم الخاصة للعمل في الجمعيات ناهيك عن استقطاب الشباب المتخصصين في هذا المجال أو تدريبهم عليه.

وفي الختام فإني أحب أن أشير إلى أن الجمعيات والمؤسسات الخيرية ظاهرة إيجابية تؤدي دوراً محموداً وجميلاً وإيجابياتها أكثر من أن تعد أو تحصى وقد تعرضت في هذه العجالة لبعض المعوقات التي ربما تعترض عملها وتعيقه. أملاً أن تشق طريقها نحو الأفضل كما وكيفا على أن من أهم العوامل التي سوف تساعد على تطورها هو إعادة الهيكلة بما يتواءم مع المستجدات المحلية والدولية ناهيك عن تطوير أسلوب الإشراف والمتابعة الإدارية والمالية الدقيقة لأعمالها مما يفرض عليها مزيداً من التطور الإداري والمالي ناهيك عن التصنيف التخصصي لكل جمعية بحيث يتم تقاسم الأعباء بحيث يصبح عمل المؤسسات والجمعيات الخيرية أكثر تخصصية مما هو قائم حالياً بحيث يتبادر إلى ذهن المستفيد أو المتبرع نوعية العمل الذي تمارسه هذه الجمعية أو تلك بمجرد السماع باسمها على أن من أهم الأمور التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار هو جعل عمل الجمعيات الخيرية رافداً تنموياً تُعدّ له الخطط والبرامج والدراسات وتذلل له الصعوبات.

إن إنشاء الهيئة العليا التي سوف تشرف على العمل الخيري في المملكة جاءت في الوقت المناسب ونتوقع أن يكون لها جهود تجعل العمل الخيري أكثر تطوراً وانضباطاً. ناهيك عن تطوير تلك الهيئة فيما بعد إلى ما هو أكبر منها وأشمل... يتبع والله المستعان.